تقرير حول ورشة عمل بعنوان " حاضر ومستقبل التمويل الأصغر: الفرص والتحديات" جامعة الجزيرة

12 - 13 يوليو 2009م

د. ضرار الماحي العبيد *

مقدمة

في ظل المتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، خاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية الحالية وتداعياتها على دول العالم الثالث، وما تمثله من تحديات معاصرة تواجه الأسر والمجتمعات في الدول النامية، وفي إطار ما تلعبه أنشطة التمويل الأصغر للمواطن السوداني ولكافة أفراد أسرته من دور هام وحيوي وفعال وأثر عائدات تلك الأنشطة على القدرة والعطاء في رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية وبالتالي رفع مستويات المعيشة لتلك الأسر، وضمن إطار التعاون بين جامعة الجزيرة ممثلة في معهد إسلام المعرفة وكلية الاقتصاد والتنمية الريفية ومؤسسات الدولة المختلفة تم تنظيم ورشة عمل بعنوان " حاضر ومستقبل التمويل الأصغر: الفرص والتحديات" بقاعة الشهداء بجامعة الجزيرة خلال الفترة 12 - 13 يوليو 2009م، وذلك سعياً لرسم خارطة طريق لأنشطة التمويل الأصغر والوقوف على حجم التحديات والفرص التي تواجه هذه الصناعة في السودان.

وقد عملت هذه الورشة على تحقيق جملة من الأهداف ممثلة في الوقوف على نوع وحجم الفرص التي تواجه أنشطة التمويل الأصغر في السودان، وكيفية إيجاد الآلية التي تضمن استدامة هذه الأنشطة. وكذلك معرفة التحديات والمعوقات التي تواجه مستقبل نمو أنشطة التمويل الأصغر. هذا بالإضافة إلى تفعيل جانبي العرض والطلب، ومعرفة الفرص التي توفرها أنشطة التمويل الأصغر في المجالات المختلفة، وكيفية معالجة تلك المعوقات وأيضاً خلق آلية تشاركية بين المؤسسات العاملة في مجال أنشطة التمويل الأصغر وقد تضمنت الورشة العديد من المحاور الرئيسة والمتمثلة في الخطط والسياسات، وتحليل الوضع الراهن، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص، والوقوف على حجم التحديات التي تواجه هذه الصناعة، بالإضافة إلى معرفة معوقات السوق والإنتاج ووضع الرؤى المستقبلية. ومما تجدر الإشارة إليه ، أن الجهات الراعية والممولة لهذه الورشة هي وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل ووحدة التمويل الأصغر ببنك السودان وديوان الزكاة الاتحادي وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية.

* عميد معهد إسلام المعرفة بالإنابة جامعة الجزيرة – مدني.

شارك في الورشة خبراء ومهنيون وأكاديميون مميزون قدموا بحوثاً نوعية تناولت كافة القضايا المتعلقة بحاضر ومستقبل صناعة التمويل الأصغر. من أهم ما تناولته الأوراق العلمية ما يلي:

في محور دور أنشطة التمويل الاصغرفي التقليل من حدة الفقر فقد تم تقديم ثلاث أوراق رئيسة:

في ورقته بعنوان "دور بنك السودان المركزي في تطوير أنشطة التمويل الأصغر" ذكر الأستاذ ياسر أحمد جامع (نائب رئيس وحدة التمويل الأصغر ـ بنك السودان المركزي) على أن ورقته تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف العامة والخاصة أهمها التعرف على البيئة المحيطة بقطاع التمويل الاصغر وذلك بالوقوف على نوع وحجم الفرص التي تواجه أنشطة التمويل الأصغر بالسودان وكيفية ايجاد الآلية التي تضمن استدامة هذه الأنشطة ومعرفة التحديات والمعوقات والمخاطر التي تواجه مستقبل نموها. هذا بالإضافة إلى بحث كيفية استدامة تمويل الأنشطة والمشروعات الصغيرة وتفعيل جانبي العرض والطلب في قطاع التمويل الاصغر، والوقوف على حجم التحديات والمعوقات التي تواجه مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر، وإمكانية إيجاد الحلول لمعالجة المعوقات سعياً لاستدامة أنشطة التمويل الأصغر، وكذلك تقديم المقترحات اللازمة لخلق آليات تضمن تطور وتنمية وتطوير القطاع بالسودان ولأجل رسم خارطة طريق لتنمية وتطوير قطاع التمويل الاصغر. اشتملت الورقة على محاور متعددة، المحور الأول استعرض تعريفات وتوضيحات عن معنى خدمات التمويل الأصغر، حيث تعرف الورقة مفهوم التمويل الاصغر بأنه تقديم خدمات مالية وغير مالية للفقراء الناشطين اقتصاديا والاشخاص ذوي الدخول المنخفضة ولا تشمل الخدمات الائتمان فقط بل عدد من الخدمات الأخرى كالادخار والتحويلات والتأمين والتدريب وبناء القدرات. وبالتالي فان المقصود به أنه مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وغير المالية. أما المحور الثاني فقد تضمن الكيفية التي تستخدمها الدولة للتمويل الأصغر كآلية لتنفيذ استراتيجية للحد من مشكلة الفقر. أما المحور الثالث فقد تناول الباحث من خلاله التحديات التي تواجه التمويل الأصغر والتي تتمثل في تغطية التكاليف ودفع الأقساط والقدرة على حصول المؤسسات على التمويل التجاري وجذب مستثمرين من القطاع الخاص للعمل في أشنطة التمويل الأصغر. أما المحور الرابع فقد استعرض التجربة السودانية والمتمثلة في تجارب المصارف التجارية والمتخصصة والقضايا المتعلقة بأنشطة التمويل الأصغر من جانبي العرض والطلب ، بالإضافة إلى دور المنظمات والوكالات والاتحادات العاملة في مجال أنشطة التمويل الأصغر. أما المحور الخامس فقد تناول الخيارات المختلفة المتعلقة بتنمية وتطوير أنشطة التمويل الأصغر في السودان. أما المحور الأخير فقد استعرض الرؤية المستقبلية ورسم خارطة الطريق والتي تهدف إلى خلق بيئة مشجعة لتنمية قطاع أنشطة التمويل الأصغر وكيفية تعزيز دور المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى العاملة في مجال أنشطة التمويل الأصغر. وأخيراً

توصلت الورقة إلى مجموعة من التوصيات الهامة والتي تمثلت في تنفيذ عمليات تمويل أصغر تعمل على زيادة حجم تشغيل القوى المنتجة واستيعاب القوى البشرية عبر مشاريع ذات فرص عمل أكثر توفراً واستدامة كواحدة من أهم مقومات النمو الاقتصادي. وأن تقوم المصارف والمؤسسات العاملة في التمويل الأصغر على خلق بيئة مشجعة لحفز المدخرات الصغيرة كموارد واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الفقراء كموارد رخيصة لتطوير القطاع ولادماج مدخرات الفقراء بطريقة آمنة في الاستثمار القومي. وأن يعمل التمويل الأصغر على تحسين الإنتاج والإنتاجية من خلال التمويل في الوقت المناسب لدواعي الأمن الغذائي وزيادة مداخيل فقراء الريف.

في ورقته بعنوان " دور ديوان الزكاة في تعزيز أنشـــطة التمويل الأصـــغر وتخفيف حدة الفقر في السودان" ذكر الدكتور محمد الأمين تاج الأصفياء (الأستاذ المشارك بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية ـ جامعة الجزيرة) بأن هنالك دعوات تنادي بضرورة أن يسهم ديوان الزكاة في التصدي لمشكلة الفقر في السودان من خلال المساهمة في توفير التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة التي يملكها الفقراء، أو تمليك مثل تلك المشروعات للفقراء النشطين اقتصادياً. لكن مثل هذه الدعوات تغفل عن حقيقة أن تقويم تجربة ديوان الزكاة في هذا المجال تكشف عن فجوة كانت وما تزال تتسع بين ما يأمل فيه الناس من الديوان وما يمكن أن يقدمه الديوان وفق معطيات الفقه والتشـــريع الذي يحكم عمله، إلى جانب المحددات الأخرى التي يعمل الديوان في إطارها. من هذا المنطلق هدفت الورقة إلى اسـتقراء دور ديوان الزكاة في تعزيز أنشـطة التمويل الأصـغر ومدى مســـاهمته من خلال مثل ذلك الدور في التخفيف من حدة الفقر في الســـودان. وقد انتهجت الورقة في ســـبيل ذلك نهجاً يقوم على مقارنة ما تنادي به دعوات المتطلعين إلى دور أكبر للديوان في هذا المجال وما انتهت إليه الدراسات العملية والمسحية من حقائق الواقع حول ما يقوم به الديوان فعلاً. إن أهم ما انتهت إليه الورقة في هذا الخصوص هو؛ أن الفجوة ما تزال عظيمة بين ما هو مأمول من الديوان وما هو متحقق على أرض الواقع، وأن هناك معوقاتٍ عدة تحول ما بين ديوان الزكاة في الســـودان والدور المرتجى منه في التصدي لمعضلة الفقر من خلال آلية التمويل الأصغر.

في ورقته بعنوان " أثر برامج التمويل الأصغر في التخفيف من حدة الفقر في السودان: تحليل تطبيقي لحالة منظمة أكورد ـ بورتسودان 2009" ذكر الدكتور عمر أحمد السيد (الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم المالية ـ جامعة الرباط) بأن الهدف الرئيسي لهذه الورقة يتمثل فى تقويم برامج التمويل الأصغر في الإقلال من الفقر فى السودان خاصة أثر البرامج التى تنظمها وكالة التعاون و البحث فى التنمية (أكورد) العاملة في شرق السودان حيث ينتشر الفقر بصورة كبيرة. لهذه الأغراض استخدمت الورقة طرق الانحدار اللوجستي

لتقدير العلاقة بين الفقر من جهة و الوصول للعون وبعض صفات الأسر تحت الدراسة من الجهة الأخرى. وذلك باستخدام كل من الدخل كمؤشر للرفاه والإنفاق كمؤشر للرفاه. واستعرض الباحث ماهية وتعريف التمويل الأصغر مؤمناً وبصفة عامة بأن التمويل الصغير مفهوم ديناميكي يختلف باختلاف المكان والزمان والمؤسسات التي تمنحه. ووقف الباحث على بعض نماذج التمويل الأصغر وهي نموذج " بنك غرامين ببنجلاديش و

جمعيات الإقراض والادخار الدوار(Rotating Savings and Credit Associations)، ونموذج بنك القرية.

توصل الباحث إلى أنه واستنادا إلى الدخل كمؤشر للرفاه، تشير نتائج الانحدار اللوجستى إلى أن احتمالات أن تكون الأسر التى على رأسها ذكور، أو تلك التي إستفادت من عون أكورد، أو تلك التى أربابها معافون، قد قدرت بحوالي 6.8 ضعفاً، و 2.4 ضعفا، و 2.0 ضعفاً مقارنة بالأسر التى على رأسها إناث، أو تلك التى لم تستفد من عون أكورد ، أو تلك التى أربابها غير معافين. ومن ناحية أخرى واستناداً إلى الإنفاق كمؤشر للرفاه، اتضح أن هنالك متغيرين فقط يؤثران بصورة معنوية على المتغير التابع، هما نوع رب الأسرة و الحالة الصحية لرب الأسرة. على وجه التحديد، لوحظ أن احتمالات أن تكون الأسر التى على رأسها ذكور، أو تلك التى أربابها معافون قد بلغت 3.25 ضعفاً، و 1.8 ضعفاً مقارنة بالأسر التى على راسها إناث أو تلك التى أربابها غير معافين. وقد أوصت أوصت الورقة على ضرورة قيام دراسات تغطي كل جوانب و مناحي هذه البرامج.

أما في محور التحديات والمخاطر التي تواجه حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر، فقد تم استعراض ثلاث أوراق رئيسية في هذه الورشة:

في ورقته بعنوان" تحديات ومخاطر التمويل الأصغر في السودان" ذكر الدكتور صالح جبريل (مدير إدارة التخطيط والبحوث ـ مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية) بأن تفاقم ظاهرة الفقر فى العالم، دفع المؤسسات الدولية للإهتمام بالتمويل الأصغر كآلية فاعلة للتخفيف من حدة الفقر، علماً أن حوالي ثلث سكان العالم الثالث هم من الفقراء. مضيفاً بأن السودان كغيره من دول العالم الثالث أصبح يعوِل على التمويل الأصغر كأداة فاعلة للتخفيف من حدة الفقر، حيث أن أكثر من 70% من سكانه يقعون تحت مظلة التمويل الأصغر. تضمنت الورقة ثمانية محاور: المحور الاول يُعنى بالتعريف بالتمويل الأصغر ودواعيه. المحور الثانى، الخطط والسياسات والتى أطرت لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر. المحور الثالث، تضمن تحليل الوضع الراهن بالسودان والذى عُنىَ بالعرض والطلب. المحور الرابع استعرض المخاطر التى تعتري تطور

ونمو صناعة التمويل الأصغر. المحور الخامس، ناقش نقاط القوة والضعف آخذاً فى الإعتبار مبادرة الدولة فى هذا المجال. بينما تناول المحور السادس معوقات السوق والتى لا تنفك عن جودة المنتج. بينما تناول المحور السابع التحديات التى تواجه التمويل الأصغر. أما المحور الثامن فقد استعرض كيفية رسم خارطة طريق لمستقبل نمو وتطور صناعة التمويل الأصغر فى السودان. واضاف بأن ورقته تختزل إمكانية نمو وتطور قطاع التمويل الأصغر فى السياسات الداعمة، الموارد، الكادر البشرى المدرب والمؤسسات المصرفية والمالية ذات الهياكل والنظم المرتبطة بالمستفيدين.

في ورقته بعنوان (Islamic Microfinance: Risks and Challenges) ذكر الدكتور ضرار الماحي العبيد (الأستاذ المساعد بمعهد إسلام المعرفة ـ جامعة الجزيرة) بأن مؤسسات التمويل الإسلامية تشهد نمواً سريعاً منذ سبعينيات القرن الماضي، وبأن هذه المؤسسات واجهت ضغوطاً ونقداً شديدين ومناداة بضرورة تنويع خدماتها المالية للشرائح الفقيرة وذوي الدخول المحدودة. مما شجع تلك المؤسسات في الدخول لتوسيع خدماتها المالية والتمويلية والمتمثلة في تقديم القروض الميسرة والتسهيلات الإئتمانية للشرائح الفقيرة في المجتمع المسلم. هدفت هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية أنشطة التمويل الأصغر، وكذلك استعراض التحديات الرئيسة التي تواجه مستقبل أنشطة التمويل الأصغر. بالإضافة إلى ذلك تناولت الورقة الكيفية التي تعزز من عمليات وأنشطة هذه الصناعة المتسارعة النمو. اتبعت الورقة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الوقوف على حجم واتجاه المخاطر الأساسية التي تعوق مستقبل أنشطة التمويل الأصغر. وقد تم معرفة ذلك عن طريق توزيع استبانة على بعض المصارف الإسلامية المحلية العاملة في مجال تقديم خدمات أنشطة التمويل الأصغر. وقد تناولت الورقة ثلاثة محاور رئيسة بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة. وتوصل الباحث إلى أنه ليس هنالك تعريف وطني معترف به متى يكون التمويل متناهي الصغر أو أصغر أو صغير أو وفير ، فالعبارات تستخدم أحياناً كمترادفات دون تعريف دقيق. كذلك ليس هنالك تعريف للمنشأة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم التمويل الأصغر هو تقديم خدمات مالية وغير مالية للفقراء الناشطين اقتصاديا والاشخاص ذوي الدخول المنخفضة ولا تشمل الخدمات الائتمان فقط بل عدد من الخدمات الاخرى كالادخار والتحويلات والتأمين والتدريب وبناء القدرات. ولكن بصورة عامة تشير الورقة إلى وجود صعوبة في سبيل إيجاد تعريف موحد مشترك في كافة أدبيات التمويل الأصغر حول هذا المفهوم. حيث تقدم كل مؤسسة أو كل جهة منفذة لأنشطة التمويل الأصغر تعريفاً يتماشى وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

كما استعرض الباحث أهم التحديات التي تواجه حاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر والتي تتمثل في تحدي ارتفاع التكاليف في مجالات أنشطة التمويل الأصغر ودفع الأقساط الدورية، ويتمثل هذا التحدي بكل

وضوح عند المقارنة ما بين التكاليف العالية لعمليات التمويل الأصغر وهامش الأرباح الذي يحدد لتغطية هذه التكاليف، وفي الكيفية التي تمكن الفقراء أو المجموعات المستهدفة من القدرة على تغطية هذه التكاليف دفع هذه الأرباح العالية . ونجد أن أغلب المعنيين من مصارف وممارسي برامج التنمية يعتقدون أن الفقراء يمثلون نسبة مخاطر عالية جداً وذلك لأنهم يعملون وفق ظروف بيئية محيطة تتسم بمخاطر الأعمال ويفتقدون إلي الخبرة في التعامل الرسمي مع المال. وتعتبر مخاطر التعثر من استرداد الأقساط المطلوبة من أكثر التحديات التي تقف حجر عثرة أمام دخول المصارف التجارية بالولاية في تقديم خدماتها التمويلية لأنشطة التمويل الاصغر. وتجدر الإشارة إلى الدور الفعال الذي تقوم به شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين في تغطية كافة المشاكل المتعلقة بقضايا الإعسار أو الفشل من تأخر أو عدم سداد خدمات تمويل لأنشطة التمويل الأصغر. بالإضافة لذلك ونظراً لمحدودية الموارد من قبل المانحين خلال الثمانيات من القرن الماضي اتجهت مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية بحفز المدخرات كموارد اضافية. من بين التحديات الأخرى المتعلقة بحاضر ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر، نجد بأن الهياكل الادارية والمالية للقطاع المصرفي القائم لا تتناسب ومتطلبات ممارسة أنشطة التمويل الأصغر مما يؤدي لرفع تكلفة التمويل الأصغر بجانب عدم تناسب آليات ضمان المخاطر المرتبطة بمشروعات التمويل الأصغر ويضاف لذلك عدم القدرة على الإنتشار والوصول للشرائح والفئات المستهدفة الفقيرة بالريف كما شكل عدم قدرة المصارف على حفز موارد أخرى من نفس القطاع مثل المدخرات والخدمات المصرفية الأخرى عقبة إضافية. كما أن جانب الطلب لم يتسم بجاهزيته للوصول إلى الخدمات مع ضعف الوعي المصرفي والائتماني وارتباط العملاء المحتملين بثقافة الدعم والمعونات وعدم القدرة على التنظيم للاستفادة من التمويل الأصغر وذلك لوقوع أعمالهم في القطاع غير الرسمي والذي لا يتوافق مع أسس وضوابط منح التمويل في القطاع المصرفي الحالي.

في ورقته بعنوان " صناعة التمويل الأصغر في السودان: الواقع والتحديات" استعرض الباحث الزين عبد الله يوسف (المحاضر بمعهد إسلام المعرفة ـ جامعة الجزيرة) في مقدمة ورقته جملة من المبادئ الأساسية المتعلقة بالتمويل الأصغر والتي تتمثل في أن الفقراء بحاجة إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس للقروض فحسب؛ بالإضافة إلى الائتمان يحتاج الفقراء لخدمات الادخار والتأمين وتحويل الأموال وبأن التمويل الأصغر أداة قوية لمحاربة الفقر وبأنه يعني بناء أنظمة مالية تقدم الخدمات للفقراء، كما يمكن له تمويل تكاليفه ، وعليه فعل ذلك للوصول إلى عدد كبير جداً من الفقراء . وبأن التمويل الأصغر يعني إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها جذب الإيداعات المحلية ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى، ولكنه ليس دائماً الحل ولكنه ربما يحقق أفضل نجاح حيث يقيس أداؤه ويكشف عنه، أما نقطة الإعاقة الرئيسية

تتمثل في ضعف المؤسسات القادرة والإدارة الفعالة. تطرق الباحث بعد ذلك إلى فذلكة تاريخية عن نشأة التمويل الأصغر، مبيناً أن اهتمام السودان بالشرائح المنتجة (النشطة اقتصادياً) الضعيفة بدأ منذ السبعينيات من القرن الماضي بإنشاء بنك الادخار (في العام 1974م) والبنك الزراعي السوداني وبنك فيصل الإسلامي (في العام 1979م) الذي أنشأ فرعاً بمدينة أم درمان سماه " فرع الحرفيين " في المنطقة الصناعية ، ثم في العام 1983م تم إنشاء البنك الإسلامي السوداني والذي اهتم بدعم الأسر الفقيرة وذلك من خلال تخصيص فروع " فروع الأسرة ".وفي العام 1984م تم تأسيس بنك العمال الوطني ومصرف المزارع التجاري . ولما كان التمويل الأصغر يتطلب ويرمي إلى الوصول إلى الشرائح المستهدفة التي لا تستطيع الاستفادة من الخدمات البنكية العادية ، لم تكن تلك الموجهات بكافية لتفعيل الإنجازات. ولذلك كان لابد للبلاد وهي تستشرف عهد السلام بعد اتفاقية نيفاشا، أن تضع إطاراً استراتيجياً لتنمية وتطوير صناعة التمويل الأصغر وقد كان ذلك في عام 2005م ؛ ومن ثم تم إنشاء وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في عام 2007م لتضطلع بتنفيذ تلك الاستراتيجية وتطويرها.

أما فيما يتعلق بواقع التجربة السودانية الحالية في مجال التمويل الأصغر فقد استعرض الباحث بعض النتائج الإحصائية لآراء مختصين من منسوبي المؤسسات العاملة في مجال التمويل الأصغر عما يحيط بالتجربة . اشتملت العينة (عشوائية)على سبع وثلاثين مفردة تمثل درجات وظيفية متباينة (مديرون ومشرفون وأخصائيون ميدانيون ...إلخ)في مؤسسات تمويل ووسطاء تمويل. حيث توصل الباحث إلى جملة من النتائج الهامة منها على سبيل المثال لا الحصر، إن تدخل السلطات الرسمية في أنشطة وصناعة التمويل الأصغر ضروري في هذه المرحلة لتثبيت أقدام التجربة وبث ثقافة التمويل الأصغر ولكن ربما يكون الجانب السلبي لذلك هو بروز مشكلة المحسوبية والتدخلات الفوقية في منح التمويل كواحدة من أهم المعوقات التي تحيط بتطوير التمويل الأصغر . وأن هناك عدة مؤسسات تعمل في مجال التمويل الأصغر دون تفريغ موظفين لهذا النشاط تحديداً مما يؤثر في كفاءة هذه المؤسسات . أما ضعف إنتشارية خدمات التمويل الأصغر فيتضح من خلال قلة عدد العملاء المستفيدين، فمثلاً (16.22%) من المؤسسات تقدم خدماتها إلى عملاء يتراوح عددهم بين 51 و100 عميل ، بل إن اكثر من 10 % من هذه المؤسسات تقدم خدماتها إلى 50 عميل وأقل فقط. وفيما يتعلق بعدد الإحصائيين الميدانيين بالمؤسسة العالمة في مجال التمويل الأصغر نجد أن أكثر من 18% من تلك المؤسسات لا يوجد بها أخصائيين ميدانيين وهو أمر يُستغرب له ، ذلك أن التمويل الأصغر ونجاحه يعتمد اعتماداً أساسياً على وجود أخصائيين ميدانيين ذوي كفاءة عالية في الترويج للخدمات واختيار المستفيدين بعناية فائقة . الشاهد أنّ عمل الأخصائي الكفء هو ما يكمل الضمانات غير التقليدية لإنجاح برامج التمويل.

إذن وفي غياب وجود الأخصائي الميداني ليس من الغريب أن نلاحظ معدلات تعثر مفرطة تقارب 30% في المتوسط. ولذلك لا بد من دور فعال من قبل جهات الأشراف والمراقبة من خلال إحداث تغييرات جوهرية في هياكل تلك المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك يمكن تفسير معدلات التعثر العاليه لعدم قيام الأخصائي بدور محصل الأقساط ، حيث نجد أن أكثر من 37% من المؤسسات لا يقوم فيها الأخصائي الميداني بتحصيل الأقساط من العملاء. كما أن الأخصائي لا يتلقى خدمات كافية من المؤسسة تعينه على أداء دوره بكفاءة بل إن 27.03% من تلك المؤسسات لا تقدم أي خدمات لأخصائيهما الميدانيين. ولكن ما يهدد تجربة التمويل الأصغر في السودان هو تعدد أوجه المخاطر المحيطة بها. علاوة على ذلك، هناك الكثير مما يعيق التجربة.

أما في محور التجارب العملية، فقد شهدت أعمال الورشة تقديم بعض الأوراق العلمية التي عكست تجارب أنشطة التمويل الاصغر في الواقع العملي السوداني:

في ورقته والتي جاءت بعوان " تكلفة التمويل الأصغر: دراسة حالة" ذكر الدكتور جعفر فرح (المستشار بالشركة السودانية لتطوير التمويل الأصغر)، بأن هناك العديد من التعريفات الواردة حول مفهوم التمويل، من بين تلك التعريفات، بأن التمويل يعرف بأنه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العملية والنظرية التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وحسن استخدامها. وهنالك العديد من العوامل التي تؤثر على التمويل منها على سبيل المثال معدل نمو المبيعات والعائدات من الأنشطة المنفذة، استرداد المبيعات من العائدات من الأنشطة المنفذة، هيكلة المنافسة تعتمد على القدرة على سداد فوائد وأرباح الديون على الربحية، هيكل الأصول، اتجاهات الإدارة تؤثر بشكل مباشر في اختيار التمويل و تؤثر بشكل مباشر أيضاً في اتجاهات ملكية المشروع والمخاطر المحيطة به، واتجاهات المقترضين. حيث تناولت الورقة مفهوم تسعير الخدمات التمويلية وذلك حسب موجهات سياسة البنك المركزي السوداني. وأمنّت الورقة على أهمية تحقيق الأرباح لمشروعات التمويل الأصغر مستعرضاً أهم العوامل التي تؤثر على هوامش المرابحات. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك باختياره عينة غطت عدد (27) فرع في (12) مصرف بالخرطوم وبعض مدن الولايات الأخرى. حيث استعرض الباحث في ورقته خلفية تاريخية وضح من خلالها العلاقة بين هوامش المرابحات ومتوسط معدلات التضخم خلال الفترة (1998 - 2008)، موضحاً أداء البرنامج خلال الأعوام (2006 - 2008) من حيث عدد القروض الموزعة، إجمالي الزبائن، المحفظة النشطة، وبيان الموازنة التقديرية وغيرها. وذلك بغرض الوصول إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق استدامة لأنشطة التمويل الأصغر، وإلى أي مدى يمكن أن تؤثر هوامش الأرباح على أنشطة التمويل الأصغر. كما استعرض الباحث حول الكيفية التي تؤثر فيها تخفيض التكلفة على العميل وخطورة ذلك على مستقبل أنشطة التمويل الأصغر. وتوصل

البحث إلى العديد من التوصيات من أهمها: عمل سياسات تسعيرية ملائمة في حالة المرابحة ؛ وذلك من خلال تقديم الائتمان من خلال نظام فعال لضمان الاستمرارية وبهوامش تغطي التكلفة كاملة (التضخم/ الإدارة/ خسائر الديون/ ربحية معقولة) كما يجب تشجيع صيغ المشاركة والمضاربة ، إذ أن هذه الصيغ تستبطن تسعير أدق للائتمان وتواجه كل حالة، والاعتماد الذاتي وتقليل الاعتماد علي الدعم الخارجي وتغطية كامل النفقات ، ومعلوم أن ذلك يستغرق زمناً (3 – 10 سنوات)، وضرورة التحول نحو الاستقلالية المالية وبناء قاعدة تمويلية قوية في إطار خطط إدارية مدعومة بكفايات تنفيذية يمكنها تدوير الأموال تجارياً ؛ وجذب الموارد من المودعين والبنوك والممول.

في ورقتها حول تجربة تجارب البنوك السودانية في التمويل الأصغر في السودان خلال الفترة من (1950 - 2007) ذكرت الدكتورة نوال عبد الله آدم (الاستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية ـ جامعة الجزيرة) على أن البيانات المتوفرة عن المشروعات الصغيرة قد أظهرت بأن المشروعات الصغيرة هي الأكثر انتشاراً في الاقتصاد السوداني ، وبأن نصيب هذه المشروعات في السودان في أجمالي الناتج القومي (GNP) في عام 1956م بلغ 81% ثم انخفض إلى 61% عام 1984م ويتوقع أن يكون الآن أقل من 61%. بلغت مساهمة المشروعات الصغيرة في العمالة في السودان كانت 97% في عام 1956م. وتمتاز المشروعات الصغيرة بمعدل دوران عالٍ لرأس المال (116%). هذا بالإضافة إلى ذلك نجد أن المشروعات الصغيرة تساهم في زيادة حجم الادخار ودفع عجلة الاستثمار في البلاد . لأن الدخل الذي يحصل عليه الفرد يستهلك جزء منه، ويدخر الجزء الآخر، ثم يتجمع هذا الادخار لتكون مبالغ يمكن استثمارها.

كما أضافت الباحثة بأن المشروعات الصغيره تعاني من مشاكل عديده أهمها نقص التمويل. بدأت تجارب تمويل المشروعات الصغيره في السودان في 1950,s حيث كان بنك باركليس (بنك الخرطوم حالياً) يقرض مبالغ صغيرة لصغار المزارعين الذين انتظموا في مجموعات أو تعاونيات في مدينة شندي . ولكن التجربة انتهت لأن البنك فشل في استرجاع المبالغ المقترضة للمزارعين . وقد أثرت نتائج هذه التجربة في كل البنوك حيث أحجمت معظم البنوك التجارية العاملة في السودان وقتها عن منح تمويل للمشروعات الصغيرة. وامتد الأثر إلى المشروعات الكبيرة إلا عبر الوسطاء الماليين . بذلك بدأ تمويل المشروعات الصغيرة بإنشاء البنك الزراعي 1957م والبنك الصناعي 1961م، ثم بدأ بنك الادخار أعماله في عام 1974م ليخدم أغراض التنمية ونشر الوعي الادخاري و تشجيع الادخار في مناطق الريف والحضر والوصول بخدمات التمويل إلى قطاعات وفئات مختلفة من العملاء لا تصلهم البنوك التجارية. وبأن ظهور البنوك الإسلامية حينئذ يمثل بداية عهد جديد لتمويل المشروعات الصغيرة . حيث أنشأ بنك فيصل الإسلامي 1977م فرع أم

درمان قرب المنطقة الصناعية بأم درمان لتقديم خدمات التمويل للحرفيين، ثم بنك التنمية التعاوني الإسلامي وهو البنك الإسلامي الثاني الذي أنشأ لتطوير التعاونيات في كل البلاد (في 1982م)، كما بدأ البنك الإسلامي السوداني في عام 1986م برنامج لمساعدة صغار المزارعين والأسر .

أما المحور الأخير من الورشة فقد استعرض قضايا التسويق والتحديات التي تواجه أنشطة التمويل االأصغر المتعلقة بالتسويق، وكذلك ورقة أخرى تناولت الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع التعاوني في تطوير وتنمية التمويل في الاسواق، هذا بالإضافة إلى ورقة أخرى تناولت جوانب العرض والطلب المرتبطة بحاضر ومسقبل التمويل الأصغر.

في ورقته بعنوان " إدماج خدمات التمويل الأصغر" ذكر الأستاذ مأمون يسن بدوي (المحاضر بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية ـ جامعة الجزيرة) على أن هذه الورقة تقدم رؤية تسويقية في محاولة للإجابة على كثير من التساؤلات المتعلقة بكيفية إحداث التناغم بين قضايا الإنتاج والتسويق والتمويل وهي بالطبع قضايا مترابطة ومتداخلة مع بعضها البعض، ويتأتى ذلك من خلال دراسة وتحليل واقع المشروعات الصغيرة في المنطقة العربية لأن ما يعكسه هذا الواقع يشبه إلى حد كبير بيئة المنشآت الصغيرة في السودان وذلك من خلال تتبع الآليات والظواهر التسويقية المتبعة في المحيط العربي والمعوقات التي تواجه ذلك. وقد هدفت الورقة للتعرف على أهمية ودور التسويق المصرفي من خلال تلمس وسائل إشباع حاجات العملاء من الخدمات المصرفية وذلك من خلال التمويل الأصغر، كما أشارت الورقة إلى أهمية الاتفاق حول إيجاد تعريف موحد لعملاء التمويل الأصغر " تعريف وطني" وأخيراً ركزت الورقة على ضرورة تبني إستراتيجية تسويقية تناسب خصوصية أنشطة التمويل الأصغر. وأخيراً خلصت الورقة إلى ضرورة إزكاء الدافع التسويقي لعملاء التمويل الأصغر عن طريق خلق المنافذ التسويقية، كما تبنت الورقة ضرورة انتهاج وحدة التمويل الأصغر بالمصارف المختلفة استراتيجية للتسويق بالعلاقات تستطيع من خلالها بناء علاقات طويلة الأجل مع العملاء للحفاظ على ديمومة المشاريع الممولة ، كما ركزت الورقة على أهمية خلق قاعدة بيانات تسويقية تعين متخذي القرارات التسويقية في عملهم.

في ورقته بعنوان " دور التعاونيات ومستقبل أنشطة التمويل الأصغر" ذكر الأستاذ محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي على أن هذه الورقة محاولة للتعريف بالفكر التعاوني وأهمية التعاونيات بإعتبارها وسيلة وأداة ناجحة من أدوات محاربة الفقر عبر التمويل الأصغر. وبأن فكرة إنشاء الكثير من المشاريع المقامة من أجل مكافحة الفقر وتحسين أحوال المواطنين خاصة الفقراء منهم قد صاحبها الفشل الذريع ولم تؤت أكلها وثمارها، وما ذلك إلا نتيجة لقصور مزرٍ في معالجة أصل المشكلة وإجتثاثها من جذورها، والتي تتمثل في السياسات

الكلية للاقتصاد السوداني المجحفة والتي تقف ضد المنتج الصغير. أضف الي ذلك أن البرامج التي دعمتها الدولة عبارة عن إعانات قدمت للمواطنين الفقراء سرعان ما تبددت في مقابل الاحتياجات اليومية الأساسية ولم تتجه سياسة الدولة لمعالجة المشكلة من خلال تمليك وسائل الإنتاج وأدواته عبر تجميع جهود هؤلاء المنتجين المادية والفنية والبشرية في السودان، كما تعرضت الفكرة التعاونية للتشويه والملاحقه وتكوين ثقافة معادية للتعاون فكرة وتنظيماً لدى كلٍ من متخذ القرار وأيضاً الجمهور مما ألحق أكبر الضرر بها وأدى لانحسارها إلى حد كبير. وبأن المنظمات التعاونية التى ُتركت أسيرة إدارات بيروقراطية متحجرة متمسكة بتشريعات جامدة تكرس اليد القوية للسلطة وموظفيها فى الإشراف والتوجيه، المرحلة التي يمر بها السودان، وفي ظل تزايد معدلات الفقر تتطلب إعادة النظر في المنظمات الريفية والفئوية (التعاونيات الريفية التي تدار وتمول بمعرفة الأعضاء، روابط وإتحادات المنتجين الزراعيين وعمال الريف، وصناديق الائتمان الريفية، وروابط النساء والشباب، والخريجين وغير ذلك من مجموعات الجهود الذاتية) وإعتبارها شكلاً أساسياً من الأشكال الهامة لرأس المال الاجتماعي والريفي الذي يمكن من القيام بأعمال الجهود الذاتية الجماعية، والإستغلال الأمثل للتمويل الأصغر، وتيسير تحقيق التنمية في الريف والحضر.

وأضاف العتيبي بأن من أكبر معوقات نمو وتطور صناعة التمويل الأصغر بالإضافة إلي فقر وضعف ثقافة التمويل الأصغر في السودان ، تتمثل في التدخل غير المتوازن متوازن للدولة في هذا القطاع الحساس، وإدارته بعقلية البنوك التجارية والتي تظهر في التسهيلات التمويلية التي تمنحها هذه البنوك، ويتمثل تدخل الدولة غير المتوازن في السياسات التي إنتهجها بنك السودان في ظل السياسات الإقتصادية الكلية والتي تقف حجر عثرة، ومعوق لكل منتج وبخاصة صغار المنتجين. أضف إلي ذلك أن البنوك التجارية لم تستطع حتى الآن العمل بالضمانات غير التقليدية المطلوبة للتمويل الأصغر بالإضافة لعدم التفهم والحماس أصلاً لتقديم خدماتها لطالبي التمويل الأصغر. وأضافت الورقة على أن التمويل الأصغر كبرنامج لمحاربة الفقر فكرة عملية وعلمية لكن إسناد آلية تنفيذها للبنوك التجارية، والبنوك المتخصصة بصورتها الحالية، هو الفشل بعينه لأن هذه البنوك بعد أن منحت في كثير من الحالات أموالها كتسهيلات بضمانات ضعيفة ووهمية في بعض الحالات، ولا أمل في استردادها. لذلك فإن نجاح فكرة التمويل الأصغر يتطلب من الحكومة أولاً ابعاد بنك السودان نهائياً من قطاع التمويل الأصغر، إلا من بعض الجوانب الفنية، وفي نفس الاتجاه يجب أن تبتعد تلك الجهات التي لا علاقة لها بصناعة التمويل الأصغر، مثل ديوان الزكاة ووزارة الرعاية الإجتماعية، عن العمل التنفيذي والتخطيطي لسياسات التمويل الأصغر، لأن صناعة التمويل الأصغر عمل إقتصادي وإداري وإشرافي في المقام الأول، ولا يدخل في إختصاص وتخصص مثل هذه الجهات.

وأضافت الورقة بأن الوصول لأكبر عدد من العملاء من طالبي التمويل الأصغر والمحتاجين له، يتطلب إعادة النظر في السياسات الإقتصادية الكلية، ومن ثم وجود مكانة وإعتبار جديد للفقراء وصغار المنتجين بصورة أكثر تحديداً ووضوحاً. وهذا يتطلب أيضاً التركيز علي مايعرف بالتمويل الجماعي أو "التمويل بالجملة" والذي يمكن للجمعيات التعاونية ذات التأسيس الجيد أن تكون وسيلة مثلى لاستغلال التمويل الأصغر في التنمية ومكافحة الفقر، والإرتقاء بمستوى المواطنين الضعفاء اقتصادياً واجتماعياً. إن من أهم مقترحات هذه الورقة قيام مؤسسات التمويل الأصغر، والتعاونيات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي إضافة إلى الصناديق الاجتماعية بتأسيس هيئة أو مؤسسة عليا تسمي الهيئة أو المؤسسة العليا للتمويل الأصغر، يتكون رأسمالها وتمويلها، بالإضافة إلي مساهمات الجهات المكونة لها، نسبة من عائدات البترول والجمارك والضرائب ومن جبايات المحليات وأى عوائد أخرى. ويمكن لطالبي التمويل الأصغر التوجه لهذه الهيئة بطلباتهم للحصول علي التمويل الأصغر بعيداً عن هيمنة وفشل بنك السودان والبنوك التجارية في الواقع الحالي. وعلي هذه الهيئة أو المؤسسة منح التمويل للفقراء دون التعقيدات البيروقراطية.

في ورقته بعنوان "(التمويل الأصغر: جانب العرض "رؤية اقتصادية")، ذكر الاستاذ إبراهيم أحمد إبراهيم (مدير وحدة محاربة الفقر ـ وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل) على أن إعداد هذه الورقة يأتي ضمن التكليف والمهمة لبحث كيفية استدامة الأنشطة الصغيرة وتفعيل جانب العرض والطلب لأنشطة التمويل الأصغر، مبيناً بأن التمويل الصغير والأصغر ليس تمويلاً تجارياً على حجم أصغر إنما يتضمن أبعاداً اجتماعية عديدة، ويتداخل جانب العرض مع جانب الطلب. وبأن التمويل الصغير والأصغر وسيلة لمحاربة الفقر عن طريق تحقيق الأرباح ومن شروطه وجود مبادرين يمتلكون الدافعية بتحويل التمويل إلى نشاط استثماري إنتاجي. مضيفاً بأن الخبرات القطرية في معظم الدول التي حققت نجاحات للتمويل الأصغر هي الدول التي اعتمدت استراتيجيات و خطط متوسطة المدى لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي اعتمدت على سياسة اقتصادية كلية ملائمة للتصدي للفقر وسياسة عمالية ناشطة (Active labor policy) في إطار سياسة اجتماعية متكاملة ومتزامنة مع السياسات الاقتصادية الكلية. مبيناً ضرورة الوقوف على التجربة الماليزية والتي اعتمدت خطة خمسية لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة و أنشأت بيئة مؤسسية داعمة، لترقية البنية التحتية وبناء قدرات المنشآت المتوسطة والصغيرة فضلاً عن زيادة فرص التمويل والتسويق والقدرة التنافسية ، كما أنها حددت الأهداف الكمية لتوليد فرص العمل السنوية سواء كان عن طريق العمل الأجير أو عمل للحساب الخاص . مما يعني ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية واجتماعية وقانونية وثقافية لنجاح المنشأة الصغيرة. وأضاف بأن تبني بنك السودان المركزي لاستراتيجية التمويل الأصغر يعتبر

خطوة هامة في طريق الصيرفة الاجتماعية على أن هنالك خطوات عديدة ينبغي فعلها. ولعله من حسن الطالع أن استراتيجية بنك السودان المركزي تعمل على إنفاذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي للفقر. وقد تطرق الباحث إلى توضيح بعض الإشكاليات المتعلقة بصناعة التمويل الأصغر والتي تتمثل في تكلفة التمويل وإعادة هيكلة البنوك التجارية، تعريف التمويل الأصغر، والتمويل بدون ضمان.

أما فيما يتعلق بجانب الطلب فقد ذكر الباحث بأنه لا يمكن الحديث عن قطاع التمويل الأصغر أو عن ترقية وتطوير قطاع التمويل الأصغر دون تطوير للمنشأة الصغيرة وتنمية الريادة في المجتمع، أي تهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية وقانونية ومؤسسية لترقية وتنمية الأنشطة الصغيرة والمتوسطة تفضي إلى الازدهار الواسع المقرون بنمو الطبقة الوسطى. ونادى في ورقته على ضرورة الحاجة للتغيير في الاستراتيجية الاقتصادية واعتماد استراتيجية بدائل الواردات دون إهمال تشجيع الصادرات ويبرز من جديد دور المنشأة الصغيرة والمتوسطة. كما نادى بضرورة أخذ جملة من التوصيات الهامة فيما يتعلق بمستقبل التمويل الأصغر من هذه التوصيات:اعتماد استراتيجية وطنية للتصدي للفقر، وسياسة كلية مناصرة للفقراء ، واعتماد سياسة عمالة تفضي لتوفير فرص العمل وتحسين الإنتاجية بما يلبي الحاجيات الأساسية، وأيضاً اعتماد سياسة قومية لتنمية وتطوير المنشأة الصغيرة تأخذ كل المحاور بما في ذلك توفير الموارد لها. أما فيما يتعلق بتعزيز جانب الطلب على التمويل أوصى الباحث بضرورة تنمية الريادة في المجتمع وتوفير التدريب الريادي الذي يمكن الفقراء من تأسيس وإدارة وتطوير منشآتهم، والتنظيم الاجتماعي الميسر واستخدام رأسمال اجتماعي والقيم الحارسة لضمان تحويل التمويل إلى استثمار منتج، وتفعيل جانب العرض بزيادة التمويل المتاح وتبسيط وتوحيد إجراءات منحه، وجعل التمويل حق من حقوق المواطنة وتوفيره للجميع، وبناء توافق في الآراء حول تعريف الفقير والناشط اقتصادياً وعميل التمويل الأصغر وأخيراً إدارة حوار وطني حول عناصر تكلفة التمويل للوصول إلى فهم مشترك بين مقدمي الخدمات ومتلقيها الخدمات تحقيقاً للأهداف الوطنية في مناهضة الفقر.

وقد خلصت الورشة إلى جملة من التوصيات تمثلت في الآتي:

* اعتماد استراتيجية وطنية للتصدي للفقر .
* تبني سياسة كلية مناصرة للفقراء .
* سياسة عمالة تفضي لتوفير فرص العمل وتحسين الإنتاجية بما يلبي الحاجيات الأساسية.
* اعتماد سياسة قومية لتنمية وتطوير المنشأة الصغيرة تأخذ كل المحاور بما في ذلك توفير الموارد لها.
* تنمية الريادة في المجتمع وتوفير التدريب الريادي الذي يمكن الفقراء من تأسيس وإدارة وتطوير منشآتهم.

* التنظيم الاجتماعي الميسر واستخدام رأسمال الاجتماعي والقيم الحارسة لضمان تحويل التمويل إلى استثمار منتج.
* تفعيل جانب العرض بزيادة التمويل المتاح وتبسيط وتوحيد إجراءات منحه.
* جعل التمويل حق من حقوق المواطنة وتوفيره للجميع.
* بناء توافق في الآراء حول تعريف الفقير والناشط اقتصادياً وعميل التمويل الأصغر .
* إدارة حوار وطني حول عناصر تكلفة التمويل للوصول إلى فهم مشترك بين مقدمي الخدمات ومتلقي الخدمات تحقيقاً للأهداف الوطنية في مناهضة الفقر.
* عمل سياسات تسعيرية ملائمة في حالة المرابحة ؛ وذلك من خلال تقديم الائتمان من خلال نظام فعال لضمان الاستمرارية وبهوامش تغطي التكلفة كاملة
* الاعتماد الذاتي وتقليل الاعتماد علي الدعم الخارجي وتغطية كامل النفقات
* التحول نحو الاستقلالية المالية وبناء قاعدة تمويلية قوية في إطار خطط إدارية مدعومة بكفايات تنفيذية يمكنها تدوير الأموال تجارياً ؛ وجذب الموارد من المودعين والبنوك والممولين
* تأسيس مراكز تسويقية تتولى مهمة توفير المعلومات والنصائح والاستشارات حول السوق المحلى والإقليمي لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى تكيف الطلب السوقى وفقاً لذلك.
* إنشاء وحدة للدراسات وبحوث السوق تعمل جنباً إلى جنب مع وحدة التمويل الأصغر فى المصارف لتتكامل الجهود التمويلية والتسويقية والإنتاجية مع بعضها البعض.
* العمل على وضع استراتيجية تعمل على جذب الشرائح المستهدفة من خلال التوعية المجتمعية وكيفية التنسيق مع الجهات ذات الصلة. (إستراتيجية الجذب).
* إعداد كتيبات تعريفية عن نماذج من المشروعات الإنتاجية أو الخدمية الناجحة تستخدم كمؤشر للمستهدفين يمكن القياس عليها(مثل كتيبات منظمة العمل العربية).
* إذكاء الدافع التسويقي للشرائح المستهدفة عن طريق خلق منافذ تسويقية داخلية وخارجية وتشجيع القطاع الخاص لدعم القطاع المستهدف فى مختلف الأنشطة التسويقية.
* العمل على بناء قاعدة بيانات تسويقية فى مختلف الأنشطة التسويقية تساعد متخذي القرارات التسويقية من خلال تدفق وانسياب المعلومات التسويقية .
* التدقيق فى مصداقية وواقعية دراسات الجدوى المقدمة قبل التصديق عليها والتأكد من ضمان جدواها المالية للمستفيدين لتحقيق الغايات المنشودة من التمويل .

* إقامة شراكات فاعلة ومرنة مع مؤسسات ومراكز البحث العلمي المتخصصة لضمان التكامل بين المعارف (النظرية والتطبيقية).
* إقامة ورش وندوات وسمنارات ومحاضرات لتعريف الشرائح المستهدفة بفنون التسويق وأهمية المزيج التسويقي من خلال تنمية مهارات الاتصال لديهم .
* بناء القدرات البشرية من خلال تأهيل كوادر متخصصة على مستوى الإدارة والنواحي الفنية والميدانية ، ويتطلب ذلك تأهيل مدربين على مستوى عال، وبناء شراكة مع مؤسسات البحث العلمي تساهم بالبحوث والتدريب والدراسات المطلوبة.
* تطوير السياسات الفعالة لمواجهة وإزالة المعوقات ، وإدارة المخاطر إدارة جديدة .
* تصميم وتطوير برامج وفعاليات الترويج للتمويل الأصغر وبث ثقافته بين الشرائح المستهدفة.
* التأكيد على تطوير وبناء المؤسسية لمؤسسات التمويل الأصغر ، وإدارة وتطوير المنشأة للعملاء لا سيما بناء نظم معلومات ونظم محاسبية جيدة وشبكات تبادل معلومات في هذا المجال.
* العمل على تخفيض تكلفة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة وتخفيضه.
* ضرورة وجود قانون موحد ينظم عملها ويوفر لها التسهيلات. لتعدد التشريعات وتضارب اختصاصاتها المتعلقة بالضرائب والتأمينات .
* استخدام صيغة المشاركة بجانب صيغة المرابحة لتمويل المشروعات الصغيرة.
* أدخال مادة الفكر التعاوني في مناهج كليات الاقتصاد والتنمية في السودان على أن تبدأ جامعة الجزيرة بذلك.
* تأهيل التعاونيات ، والقيام بدور فعال في التنمية المستدامة (متخصصين في التعاون والاقتصاد والتنمية والاجتماع).